

المرض الاقتصادي الهولندي وديناميكية التضخم في الجزائر *The dutch disease and inflation dynamics in Algeria*

د. مدوري عبد الرزاق¹

مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية - الجزائر

a.madouri@cread.dz

تاريخ النشر: 2020/06/03

تاريخ الاستلام: 2019/05/29

Abstract :

The aim of this study is to investigate the effects of the abundance of natural resources on price – in terme of inflation Dynamics- in Algeria during the period (1980 - 2017). This is done addressing to four important points: The first point dealt with the previous studies, The second point, in which we explained the effects of the phenomenon on prices, The third point mentioned the most prominent channels that help to contain the inflation in the rent countries, In the fourth we discussed the effect of six main macroeconomic variables on inflation in Algeria by using econometric methods (the co-integration test and the vector error correction models to analyze the variance decomposition and the impulse response functions). The empirical results suggest that increases in the output gap, oil price, Broad money and expansionary fiscal policy raise the probability of inflation. As a result, we conclude that national economy is clearly affected by some symptoms of the Dutch Disease.

Key words: the natural resource abundance, Dutch disease, co-integration test, vector error correction models, inflation dynamics .

مقدمة:

ميدانيا، يعد التضخم أحد المشاكل الرئيسية التي تؤرق البلدان التي تمتلك مقادير هائلة من الموارد الطبيعية، بحيث تعتبره الكثير من الأدبيات التجريبية كنتاج لمفارقة الوفرة مما يجعل اقتصاداتها دوما تتعامل مع قدر لا يستهان به من التقلبات في أسعار الصادرات (لاسيما أسعار النفط) التي تنتقل إلى الاقتصاد بطريقة أو أخرى عبر آلية الأسعار المحلية (في الكثير من الحالات) مما يؤدي إلى انعدام اليقين وتشويه عملية صنع القرار وعرقلة النمو الاقتصادي. وفي هذا الشأن، طرحت آراء متنوعة لتفسير أسباب ارتفاع معدلات التضخم في مثل هذه البلدان، ويذهب أحدها إلى أن قطاع الموارد يخلق الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية برفع الأسعار وزيادة حجم الواردات، ويذهب رأي آخر مؤداه أن تقلبات أسعار الموارد تقلل من جدوى مقاومة التضخم وخطط تثبيت توقعاته. فعلى الرغم من التدفق الهائل للدولارات النفطية الذي استفادت به الكثير من البلدان النامية لفترات متقطعة في شكل عائدات صافية إلا أنها لم تستطع تعميمها وتوظيفها بالشكل الصحيح الذي يوازن بين الاقتصاد الحقيقي والنقدي، فتحسن سعر الصرف الحقيقي المدفوع بارتفاع الأسعار النسبية كلها أسباب تفضي إلى ارتفاع معدلات التضخم وفق توصيفات المرض الاقتصادي الهولندي. تقليديا، وجود سيولة محلية زائدة بفعل الإصدار النقدي المنبثق عن تحويل العملات الأجنبية إلى عملة محلية تحت طائلة تأثيرات انتعاش أسعار الموارد، ينتهي غالبا بمطاردة السلع غير قابلة للتداول (البناء والخدمات) على حساب سلع أكثر أهمية (السلع التبادلية: الصناعة التحويلية والمنتجات الفلاحية)، فالسماح بتداول المزيد من السيولة سيغري ويزيد من حجم الطلب على السلع غير القابلة للتداول، وإذا لم تقابله زيادة حقيقية في الإنتاج، سترتفع الأسعار، بينما الطلب على السلع التبادلية، في كل الظروف، سيتم تغطيته بواسطة الاستيراد من الخارج، أين يمكن أن تشهد الأسعار تضخما مستوردا.

¹ المؤلف المرسل: مدوري عبد الرزاق، a.madouri@cread.dz

1- إشكالية الدراسة: باعتبار أن إمكانات الجزائر، تعزى بالدرجة الأولى إلى إمدادات الإيرادات الباطنية (النفط والغاز)، فسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة عن بعض التساؤلات التي تتعلق بمحددات التضخم في الاقتصاد الجزائري ومدى تأثره بأعراض المرض الهولندي، ولماذا الوفرة الكثيفة للموارد وطفرات أسعارها لم تسهم في تحقيق استقرار الأسعار على المدى البعيد؟ وهل لضعف الانضباط المالي والنقدي نصيب في ذلك؟ الأمر الذي يقودنا للتساؤل حول الطرق والكيفيات التي تستخدم في مواجهة التضخم عبر تحسين طرق إدارة الإيرادات النفطية للبلد.

2- الهدف من الدراسة: توضيح آثار وفرة الموارد الطبيعية على التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من: 1980-2017م باستخدام طرق الاقتصاد القياسي مع الخروج بتوصيات مهمة.

3- محاور الدراسة: من أجل تحقيق هدف الدراسة، قمنا بتقسيم محاورها إلى النقاط التالية: الدراسات السابقة، وفرة الموارد الطبيعية وعلاقتها بالأسعار: الآثار الاقتصادية والنقدية والمالية، كيف تتم مواجهة التضخم في البلدان المصدرة للموارد، تحليل قياسي لتأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على ديناميكية التضخم في الجزائر.

المحور الأول: الدراسات السابقة

1- الدراسة التي قدمها (مهرا حاتم، 2007) بعنوان: "التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي"، بحيث تناولت العوامل التي يمكن أن تؤثر على معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي. لذلك الغرض، استخدمت سلسلة بيانات سنوية لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وطرق الاقتصاد القياسي المعروفة كمحاولة منها للتعرف على المتغيرات الهامة التي تؤثر على التضخم، وذلك من خلال تقدير العلاقة بين معدلات التضخم وتلك العوامل. وتشير النتائج إلى أن التضخم المحلي يتأثر بدرجة كبيرة بالتضخم العالمي¹.

2- دراسة (Husain AL-Omar، 2007)، حاولت تحديد العوامل التي من شأنها أن تؤثر على سلوك التضخم المحلي في الكويت للفترة الممتدة من: 1972 إلى 2004، ولتحقيق هذا الهدف، استخدمت الدراسة ثلاثة متغيرات (التضخم الأجنبي، نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع، والنتائج المحلي الخام الحقيقي) يعتقد أنها تؤثر على التضخم في اقتصاد صغير ومفتوح، ولقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين التضخم ونمو المعروض النقدي بمعناه الواسع، بينما لم تسجل أية علاقة معنوية قصيرة الأجل بين التضخم المحلي وبقية المتغيرات عند استخدام اختبار العلاقة السببية Granger، لتصل الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أن التضخم المحلي قد تأثر بشكل رئيسي بحجم السيولة المحلية المتداولة².

3- دراسة G. Markwardt (M.A.Farzanegan، 2009) بعنوان: "آثار صدمات أسعار النفط على الاقتصاد الإيراني": هذه الدراسة عمدت إلى تحليل ذاك الترابط الديناميكي بين صدمات أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي (الرئيسية) خلال فترة: 1975-2004م (في إيران باستخدام نموذج VAR، مع استدلالها ببعض الدراسات الأساسية : Corden and Neary 1982, Corden 1984, van Wijnbergen 1984, Hamilton 1983, Burbridge and Harrison 1984). وبناء على مضامين هذه الأعمال العلمية، أشارت الدراسة بأن لصدمات أسعار النفط سواء كانت موجبة أو سالبة، تأثير معنوي من حيث مساهمتها في زيادة معدلات التضخم. وفي الأخير، اعتبرت أن الاقتصاد الإيراني هو معرض بشدة لتقلبات صدمات أسعار النفط، التي تفضي إلى ظهور متلازمة syndrome المرض الهولندي عبر آلية تحسن معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي³.

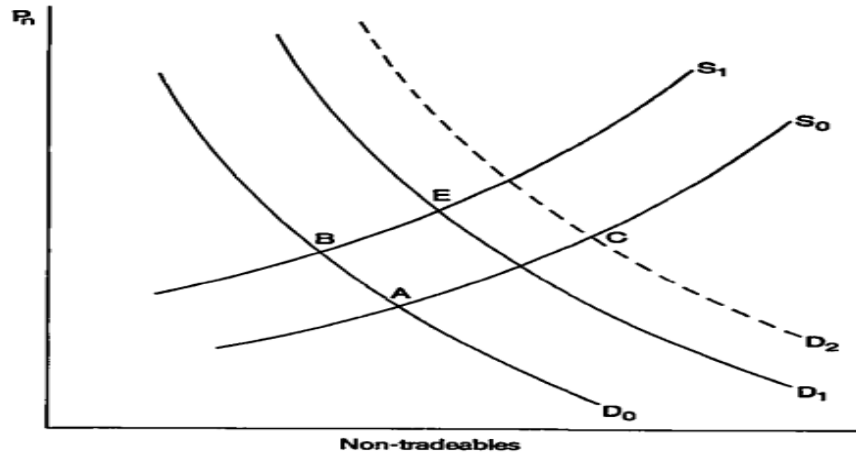
- 4- دراسة (Abdullah Almounsor، 2010):** عملت على تحليل ورصد المحددات الأساسية لديناميكية التضخم في اليمن (2002-2007) باستخدام ثلاث مقاربات مختلفة: نموذج المعادلات الفردية، نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي، نموذج متجه تصحيح الخطأ. وأشارت نتائجها بأن ديناميكية التضخم في اليمن، قد كانت مدفوعة أساسا بكل من: صدمات الأسعار العالمية، تدهور أسعار الصرف، صدمات الطلب المحلي، الابتكارات النقدية، أين حاجت ذلك بمعنوية أثر انتقال الصدمات عبر أسعار الاستيراد، وعلى حد تعبيرها فقد مثلت الصدمات الخارجية للأسعار العالمية وتدهور أسعار الصرف معظم تقلبات التضخم على المدى القصير، في حين قد شرحت صدمات المعروض النقدي وصددمات الطلب المحلي بنسب كبيرة التقلبات الحاصلة في التضخم على المدى المتوسط⁴.
- 5- الدراسة التي قدمها (Mohamed Sami Ben Ali، 2011):** بصدها، قام الباحث بتقييم تأثير كل من المحددات النقدية وغير النقدية للتضخم لعينة تشمل ثمانية 08 بلدان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة: 1980-2009، بحيث توصلنا بعد تقديرهما لنموذج GMM بان هناك دليل قوي بخصوص ديناميكية التضخم واستمراره في هذه البلدان، أما فيما يتعلق بالتضخم العالمي وسعر الصرف الفعال الاسمي، فقد كان لهما تأثيرات معنوية وإيجابية على التضخم، كما سجلنا وجود تأثير سلبي لفجوة الإنتاج على التضخم علاوة عن التأثير السلبي للإنفاق الحكومي⁵.
- 6- الدراسة التي قدمها (هبة عبد المنعم، 2013)** بعنوان: ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)، أين تناول بالتحليل ديناميكية التضخم في الدول العربية خلال تلك الفترة بهدف الوقوف على محددات التضخم في الأجلين القصير والطويل. ولتحقيق ذلك، قامت الدراسة بتطبيق اختبار جوهانسن للتكامل من أجل التأكد من وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين التضخم والمتغيرات الرئيسية المفسرة له في ثلاثة عشر بلد عربي، أيضا أعقب ذلك تقدير نموذج تصحيح الخطأ. وبناء على المخرجات البحثية، خلصت الدراسة بأن تضخم الشركاء التجاريين وتغيرات أسعار الصرف الاسمية هما من أهم محددات التضخم في الأجل الطويل في عدد كبير من البلدان العربية وبخاصة البلدان المصدرة للنفط التي تبني نظاما ثابتة لأسعار الصرف. أما فيما يخص تأثير صدمات جانب العرض ممثلة بأسعار النفط والغذاء؛ فقد أظهرت محدودية تأثير البلدان النفطية مقارنة بالبلدان المستوردة للنفط⁶.
- 7- دراسة (Umar Bala and Lee Chin، 2018):** بحيث بحثا في الآثار غير المتماثلة لتقلبات أسعار النفط على التضخم في كل من الجزائر وأنغولا وليبيا ونيجيريا، وذلك باستخدام نموذج ((ARDL لتقدير التأثيرات سواء القصيرة أو طويلة الأجل، ولقد وجدنا أن تغيرات أسعار النفط الإيجابية والسلبية قد أثرت بشكل طردي على التضخم على حد سواء، أيضا لاحظنا بأن عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الخام قد ارتبطا إيجابا بالتضخم، بينما ارتبط إنتاج الغذاء عكسيا بالتضخم⁷.
- المحور الثاني: وفرة الموارد الطبيعية وعلاقتها بالأسعار: الآثار الاقتصادية والنقدية والمالية**
- أولا: المرض الاقتصادي الهولندي**
- من بين الاقتصاديين الأوائل الذين فسروا آثار وفرة الموارد الطبيعية بدلالة الأسعار، الاقتصادي كوردن الذي قدم عملا رائدا سنة 1984 تحت عنوان "Booming sector and dutch disease economics : survey and consolidation"، عندما عالج موضوع المرض الاقتصادي الهولندي الذي يبقى يلقي بظلاله القاتمة على اقتصادات بلدان الموارد من حيث التشوه القطاعي، أين افترض بأن هناك ثلاثة قطاعات رئيسية في الاقتصاد تشمل كل من؛ القطاع المنتعش أو الانفجاري: B Booming sector والقطاع المتأخر: L Lagging sector وقطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري: N non tradable sector. ويضيف الكاتب قائلا في إطار شرحه للنموذج بأن مخرجات كل قطاع يحددها عامل إنتاجي خاص، يتمثل في العمالة Labour كونه العامل الوحيد الذي يحظى بإمكانية

الانتقال من قطاع إلى آخر. وتأتي هذه الافتراضات لتجيب عن سؤال حاسم وهو ما إذا كان سعر المورد أداة أساسية للتأثير على الأسعار النسبية. وعليه، أجهل الكاتب الآثار الاقتصادية الناشئة عن توسع القطاع المنتعش على باقي قطاعات الاقتصاد في أثرين، وهما⁸ (PP360-361 Corden.M,1984,):

1- أثر الإنفاق spending effect: يتجسد أثر النفقات بفعل التدفق الهائل للعوائد الذي يسببه انتعاش القطاع B، بحيث تكون شروط مرونة الدخل إلى الطلب في القطاع N موجبة بالطريقة التي تجعل أسعار السلع غير التبادلية مرتفعة بالمقارنة مع أسعار السلع القابلة للتبادل التجاري. وبالتالي، يترجم التحسن الحقيقي بتحول منحني الطلب من D_0 إلى D_1 الأمر الذي يقود الموارد إلى الانتقال من القطاع B و L نحو القطاع N (أنظر إلى الشكل رقم 01).

2- أثر حركة الموارد Resource movement effect: تفضي الطفرة في القطاع المنتعش B إلى ارتفاع الناتج الحدي للعمل. ومع ثبات مستوى الأجر في قطاعات السلع القابلة للتبادل التجاري، سيرتفع الطلب على العمل في القطاع B، مما يسمح بانتقال عنصر العمل وخروجه من القطاعين L و N.

الشكل رقم 01: نموذج كوردن



Source: Corden,M., “Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation”,Oxford Economic Papers New Series , Vol 36 , Nov.1984 ,P 361.

يمثل تحقيق فهم أعمق لتأثيرات المرض الهولندي المحتمل وكيفية تجنبها مطلباً جوهرياً إذا ما رغبت البلدان المعنية تجنب انتقال هذه التأثيرات إلى الاقتصاد المحلي، فوجود سعر صرف حقيقي مرتفع سيبعث بعدم الارتياح إلى صناع السياسات، كون طفرات الموارد تزيد من الطلب على النحو الذي يرفع الأسعار ويضر بنمو الشركات مما يبطئ النمو (أندرو وراثر، 2013، ص 24).⁹ بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع تكلفة العمالة المدفوع بحجة تلبية الحكومات لمطالب الجمهور عبر زيادة الأجور للتخفيف من الضغوط المتنامية (لاسيما في ظل طفرات الموارد)، يعد كذلك من الأمور الأساسية التي تنصرف نحو زيادة الأسعار والاضرار بالقدرة التنافسية للمنتجات المحلية. وبهذا النمط، تصل تأثيرات المرض الهولندي إلى كل مفاصل الاقتصاد بالخصوص عندما تصبح الأسعار المحلية تحت سيطرة وتحكم منافسين أجنب (Sid Ahmed, 1987, PP889-890).¹⁰ أيضا، يجدر الذكر، بأن (Gregory, 1979, PP71-73) قد توصل مسبقا عند تشخيصه للتغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الأسترالي خلال فترة السبعينات -عقب التطور الكبير الذي شهده قطاعه المنجمي، بأن اكتشافات الموارد الطبيعية والمعدنية في أي بلد تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسن سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة ارتفاع أسعار

السلع غير القابلة للتداول التجاري، ومع تفاقم الأمور (تراجع تنافسية الصادرات وزيادة حجم الواردات)، فإن الوضع سيشهد تطورات أخرى كارتفاع معدل التضخم المحلي في المدى القصير.¹¹

ثانيا: الاختلال النقدي:

وفي سياق مكمل، قد اتفقت أغلب الكتابات الميدانية التي تطرقت بالتحليل والقياس لموضوع أثر انتعاش الموارد الطبيعية على أجزاء الاقتصاد الحقيقي على أن سعر الصرف الحقيقي هو القناة الرئيسية التي ينتقل بها هذا الأثر إلى القطاعات التبادلية وغير التبادلية في صورة انحلال التصنيع التحويلي وتوسع قطاع البناء والخدمات. ولعل أبرز الدراسات التي تناولت الأثر النقدي للمرض الاقتصادي الهولندي هي كل من: دراسة Edwards, S & Aok, سنة 1983 ودراسة Edwards, S سنة 1985.

ولقد أظهر الكاتبان (Edwards, S & Aok, 1983, p222) قدرا من بعد النظر عند مناقشتهم للأسباب المباشرة التي تؤدي إلى اختلال التوازن النقدي في المدى القصير بالخصوص عند حدوث فائض في العرض النقدي، بحيث عملا على نمذجة هذه المعطيات وفقا للشكل التالي¹²:

$$M^E = M^S - M^D \dots\dots\dots \text{المعادلة رقم (01).}$$

أين: M^S تمثل العرض الاسمي للنقود، M^D تمثل الطلب الاسمي على النقود.

ومع افتراض، أن الطلب على النقود هو دالة تابعة للدخل الحقيقي ومستوى الأسعار، فإنه يمكن كتابة معادلة M^E بشكل آخر، كما هو مبين أدناه:

$$M^E = M^E(M^S, P_N, P_T, Y) \dots\dots\dots \text{المعادلة رقم (02).}$$

حيث: P_N و P_T تمثلتا على التوالي كل من أسعار السلع القابلة للتبادل وغير القابلة للتبادل التجاري، أما Y فتعبر عن الدخل الحقيقي بدلالة السلع غير القابلة للتبادل التجاري. كذلك، افترضنا أن تكون M^E مساوية للصفر على المدى الطويل (أي عند استرجاع التوازن النهائي). وبناء على ذلك، قاما بإدماج M^E في النموذج الرياضي بغية مناقشة التغيرات التي يمكن أن تحدث في المدى القصير؛ وعلى وجه خاص عند زيادة المعروض النقدي، الذي يترجم جزء من نتائجه بظهور فائض في الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري. ولشرح أسباب ذلك، أدرجت الدراسة إلى النموذج معادلة الميزان التجاري.

هذا النموذج هو نسخة تنفيذية للنهج النقدي لمعالجة ميزان المدفوعات، الذي يربط الحساب الجاري والأسعار النسبية مباشرة بعرض النقود في ظل تأثير تقلبات أسعار النفط. فعلى المدى الطويل، يكون مصدر نمو الكتلة النقدية داخلي المنشأ، خصوصا في ظل وجود اقتصاد صغير ومفتوح مع استقرار أسعار الصرف. غير أنه في المدى القصير، تكون كميات النقد المعروضة M^S أكبر من كميات النقد المطلوبة M^D - أين يترجم ذلك بوجود اختلال نقدي تحت تأثيرات الدخل والأسعار-. ومنه يثير ارتفاع سعر النفط تغيرات إيجابية على العرض النقدي بفعل تحسن الحساب/ أو الميزان التجاري، الذي يعمل بصفة أوتوماتيكية على التخلص من ذلك الفائض، لكن بشكل بطيء.

ويثمن (S. Edwards, 1985, PP 1-10) ما تداوله سابقا بأن أثر انتعاش الموارد الطبيعية ينصرف أكثر إلى زيادة المعروض النقدي (تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية) نتيجة التراكم الكبير المسجل في احتياطات سعر الصرف بما يسمح لميزان المدفوعات بتحقيق فوائض مهمة، بيد أن زيادة الاحتياطات الأجنبية ومعدل نمو القروض المحلية المقدمة للاقتصاد تعني زيادة المعروض النقدي، لهذا تلجأ معظم البلدان النامية إلى خلق النقود بهدف تمويل النفقات الحكومية أو العجز الموازي، وفي حالة عدم استيفاء الشروط، فإن نتائج

العملية ستتحرف عن مسارها بمجرد ارتفاع الأسعار وتحسن سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي تبعات مفارقة الوفرة تشدد على صناع السياسات تركيز اهتمامهم على استقرار الأسعار. ومن بين الأدوات المقترحة بقوة تبعا لما يظهره البحث الأدبي هو التدخل المعقم شريطة أن يتوافق مع الأسس الاقتصادية لتحقيق هدف سياسة التوازن الخارجي والحفاظة على استقرار أسعار الصرف ضمن نطاقات تقلب مقبولة¹³.

ثالثا: دورية السياسة المالية:

إن التقلبات المستمرة لأسعار الموارد فضلا عن عدم إمكانية التنبؤ بها لن تزيد عملية صنع سياسات الاقتصاد الكلي إلا تعقيدا، وبل تجعل من الصعب على صانعي السياسات تسطير سياسات للإنفاق العام والضرائب. وعلى هذا الحال، تكون السياسات المالية مسايرة للاتجاهات الدورية، فهي تضحي توسعية في فترات الازدهار وتصير انكماشية في فترات الركود، لهذا ينظر إليها عادة كأحد العوامل الضارة بالرفاهية في هذه البلدان كونها: تزيد من معدلات التقلب والاستقرار Instability. فإذا ما لم تستبدل السياسات المالية -التوسعية- في أوقات الرخاء بسياسات مالية مقيدة، فإنها ستؤدي إلى عجز كبير في أوقات الضيق على النحو الذي يجد من استدامة القدرة على تحمل الديون (Manasse Paolo, 2006, P04)¹⁴. وبذلك توأمة العجز الموازي والمديونية كلها عوامل تفضي إلى ارتفاع معدلات التضخم. وبهذا الصدد، توصل كل من (Magda Kandil and Hanan Morsy, 2009, P01) عند دراستهما لمحددات التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة من: 1970-2007؛ بأن عائدات النفط قد عززت بها الضغوط التضخمية من خلال نمو الائتمان والإنفاق الكلي. وعليه، من الحكمة أن تتوصل حكومات البلدان الغنية بالموارد الطبيعية إلى تفهم كامل لحجم المخاطر المحيطة بماليتها العامة في ظل التقلبات الحادة لأسعار النفط لاستيعاب المخاطر ذات الاحتمالية المرتفعة بفعل الصدمات¹⁵. وهنا ينظر إليها (Amany A. El Anshasy, 2009, pp04-05) من ثلاث زوايا: الزاوية الأولى؛ على أنها صدمات إيجابية دائمة لكن تأثيرها يكون سلبي على النمو في المدى الطويل، الزاوية الثانية؛ على أنها صدمات إيجابية مؤقتة غير مفيدة كونها تحول مشاريع غير منتجة بفعل الضغط الجماهيري، الزاوية الثالثة؛ على أنها صدمات سلبية تؤدي إلى تعديلات نزولية في الإنفاق الحكومي بما يسبب أضرارا للموازنة العامة. وبالتالي، فإنه على اختلاف الزوايا التي ترى بها الصدمات؛ فهي تفرض على الاقتصاد والأجيال القادمة ضريبة باهظة التكلفة يصعب تحملها على المدى البعيد في شاكلة التضخم المفرط وتدهور قيمة العملة المحلية والقدرة الشرائية¹⁶.

المحور الثالث: كيف تتم مجابهة التضخم في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية؟

كيف يمكن للبلدان النامية أن توظف ثرائها المستمد من طفرات الموارد الطبيعية في دفع النمو واستقرار الأسعار أو أن تضمن استخدام حصائل صادراتها الريعية بصورة فعالة؟ هناك عدة خيارات مستتيرة للحد من آثار تقلبات أسعار النفط بالأخص على الأسعار، إذ يتعين على صناع السياسات - في بلدان الموارد- الحرص على تنفيذها لتفادي تجارب وقعت، ومن بين أكثر الخيارات شيوعا في هذا المجال، هو خلق مؤسسات مالية وميزانيات متخصصة لضبط الإنفاق والتحكم في التضخم، "فالتخفيضات الحادة في العجز المالي هي على الدوام عنصر حيوي من عناصر برامج تحقيق الاستقرار، بغض النظر عن اختيار أداة التثبيت النقدية" (كارمن م. رينهارت وآخرون، 2003، ص23)¹⁷. وبخلاف هذا الخيار، تطرح خيارات أخرى تهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي الكلي على صعيد السياسات والمؤسسات بترسيخ الحوكمة (بمعنى دعم الشفافية وحسن التصرف في الموارد) والتنوع الاقتصادي، وأيضا بواسطة خيار نظام سعر الصرف.

أولاً: خلق مؤسسات مالية وميزانيات متخصصة

من الشروط المسبقة للكفاءة والاستقرار الاقتصادي بما فيها تذليل تذبذبات الأسعار ومعدلات التضخم والنمو المفرط للمعروض النقدي؛ إيجاد مناهج جديدة لإدارة الموارد مقرونة بمؤسسات مالية متخصصة في إدارة الإيرادات الريعية، بما يكفل فك ارتباط الانفاق الحكومي عن الإيرادات الظرفية، وتشمل هذه المؤسسات كل من: صناديق النفط (oil funds) (صناديق الاستقرار والادخار)، القواعد المالية وتشريع المسؤولية المالية (FRL) fiscal rules and fiscal responsibility legislation (القواعد العددية والقواعد الإجرائية)، الميزانيات المعتمدة بأسعار نفط أكثر تحفظاً (IMF, 2007, PP3-5).¹⁸ وتقدم هذه التدابير دعماً مهماً لنظم الموازنة العامة من حيث اتخاذ قرارات صائبة بشأن إدارة العوائد المفاجئة تجنباً لأعراض المرض الهولندي وارتفاع الأسعار. وبهذا الصدد، وجد كل من L. (Söderling ; D. Fanizza, 2006, p13) بأن السياسات المالية السليمة والقدرة على إدارة الدين العام: تلعبان دوراً بارزاً في الحفاظ على استقرار الأسعار بما يتسق إلى حد ما مع مشورة صندوق النقد الدولي بالنسبة لسياسات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.¹⁹ وفي دراسة لـ (Nadeem Ilahi & Ghiath Shabsigh, 2007, PP3-10) في تقييمهما لأثر صناديق النفط على استقرار الاقتصاد الكلي لعينة تشمل: 07 بلدان تملك صناديقاً للنفط (مثل: البحرين، الكويت، الشيلي، المكسيك، سلطنة عمان، النرويج، السودان) و06 بلدان أخرى مصدرة للنفط - لم تأخذ بخيار إنشاء صناديق للنفط - باستخدام طرق الاقتصاد القياسي، توصلنا بأن: وجود صناديق النفط يفضي إلى تخفيض معنوي في تقلب معدلات التضخم.²⁰ وأكثر تحديداً، وجد الباحثان أن معلة المتغير الوهمي سالبة وذات دلالة معنوية عالية، بحيث تكون معدلات التضخم في البلدان التي تملك صناديق للنفط أقل (بحوالي الربع) مقارنة بالبلدان التي ليس بها صناديق. على سبيل المثال، اعتبرت تجربة النرويج (صندوق التقاعد الحكومي) والشيلي (صندوق النحاس) من أنجح التجارب في مجال إدارة الصناديق النفطية، كون كلا البلدين قد نجحا في عزل تأثير تقلبات إيرادات الموارد الطبيعية على سياسة الانفاق العام (PP09-10) (Fanso, 2000).²¹ هذه التجارب، غالباً ما تذكر كأمثلة تدحض فكرة أن وفرة الموارد تستحث التضخم.

ثانياً: الحوكمة والتنوع الاقتصادي

من المهام الرئيسية المنوطة بحكومات البلدان النفطية في إدارة مواردها الريعية أن تضع الحوكمة والتنوع الاقتصادي كخيارات أساسية لتفادي أعراض المرض الاقتصادي والسياسي الهولندي والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وإذا تسلسل صناعات السياسات بهذه الخيارات سيكون بوسعهم إدارة الموارد بعيداً عن التبعية وسلوكيات البحث عن الربح بما يمكنهم من وضع تنبؤات قوية حول كيفية تطور الإيرادات النفطية والنفقات الحكومية ووضع الدين العام وعجز الميزانية العامة مع مرور الوقت (بنيدكت كليمنتس، 2017، ص48)،²² ومن السبل والسياسات التي طرحت كخيارات حاسمة في مجال إدارة العوائد النفطية (Francisco G. Carneiro, 2007, p18)، هي كالتالي: تشجيع التنوع في قطاع السلع القابلة بمحاكاة نظم حوافز الإنتاج، وترسيخ الحوكمة بما يعزز من قدرات البلدان المصدرة للموارد الباطنية والمعدنية من الاستفادة من عطايا الربح، ومراقبة تدفقات الموارد وإخضاعها لمساءلة مؤسسات قوية، قد تسمح باستبدال سلوكيات البحث عن الربح بسلوكيات البحث عن الإنتاج والاستثمار.²³

وفي سياق تفصيلي، خلصت الدراسة التي قدمها (مهران حاتم، 2007، ص2) إلى أن تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي يتطلب تنوع الاقتصاد بالتوسع في الأنشطة غير النفطية، وأيضاً بتحجيم كمية الواردات الاستهلاكية للتقليل من تأثيرات التضخم المستورد على التضخم المحلي.²⁴ ومن الأمور ذات الصلة بالعوامل الباعثة للتضخم، وجد كل من (خافيير هامان، وأليسندر براتي، 2003، ص14)، بأن فرص نجاح أو فشل البلدان في تثبيت توقعات التضخم هي متعلقة بنوعية المؤسسات المتواجدة في البلد، فبرامج التثبيت تسجل نجاحات في ظل نظم الديمقراطية التي تنادي بترشيح مستويات الانفاق الحكومي وتقليل العجز، لذلك تقل بها

معدلات التضخم.²⁵ أيضا، استخدم (Domac, I. and E.M, 2004, p157)، طريقة تحليل الاحتمالية التجميعية pooled probit analysis للكشف عن العوامل الرئيسية التي تساهم في بدء التضخم لعينة مكونة من (15) اقتصادا ناشئا، بحيث توصلنا بأن متغير الديمقراطية قد حظي بأهمية بالغة لما ارتبط عكسيا بالتضخم²⁶. على هذه الخلفية، حاج الباحثان (David A. Grigorian and Udo Kock, 2010, p3) عند تفسيرهما لخصائص التضخم في العراق بأن سلوك البحث عن الربح في قطاع النفط والتسلط قد ساهما بقوة في ارتفاع معدلات التضخم في البلد بعد غزو 2003م²⁷. وعلى العكس من ذلك، فقد انخفض التضخم بشكل حاد في بوتسوانا من حوالي 11% إلى 6.4% سنة 2003، وأحد العوامل التي ساعدتها هو حصولها على درجات عالية من التنظيم والادارة وفي نوعية مؤسساتها (جاكلين ايفرنج، 2004، ص ص6-7)²⁸.

ثالثا: خيار نظام سعر الصرف

لحفاظ على مركز مناسب للسياسة النقدية، يوصي خبراء صندوق النقد الدولي بضرورة التوجه نحو التعويم أو تبني الربط الصارم في إطار ما يعرف بثنائية القطب لاسيما بعد اختيار الأنظمة الوسيطة بفعل الأزمات. وهنا يشير (سيم كاراكاداج، روبا دوتاجويتا، جيلدا فيرنانديز، شوجو إيشي، 2004، ص ص 20-21) في مقالهم الموسوم بعنوان: من التثبيت إلى التعويم سنة 2004 بأن الكثير من البلدان ترفض تعويم أسعار صرفها خوفا من التقلب المفرط الذي ينقص من قدرتها على ضبط التوقعات التضخمية، غير أن هذا النوع من الأنظمة (المرنة) في العادة يوفر حماية أفضل ضد الصدمات الخارجية، كما يمنح استقلالية أكبر للسياسة النقدية²⁹. وفي السياق ذاته، دعوا البلدان التي تتخلى عن نظام سعر الصرف الثابت بأهمية وضع أداة تثبيت اسمية بديلة- تستخدم لتثبيت توقعات التضخم. كذلك، وجد (Atish R. Ghosh, 1997, p03) مسبقا عند دراستهم للعلاقة بين نظام سعر الصرف والتضخم والنمو لمائة وأربعين بلد خلال ثلاثين سنة، بأن التضخم يكون بمعدلات أقل وأكثر استقرارا في ظل تبني أنظمة الربط؛ أين فسروا أسباب ذلك ببطء نمو المعروض النقدي مقابل نمو أسرع في الطلب على النقود. ومن جهة أخرى، تشهد البلدان في خضم اتباعها لأنظمة الربط تقلبات عالية في الناتج لانخفاض معدلات التبادل التجاري المحققة بها³⁰.

وفي دراسة أخرى، توصل (Husain, A., Mody, A., and Rogoff, K. 2005, pp35-64) باعتمادهما على البيانات الحديثة والتطورات الجديدة في تصنيف نظم سعر الصرف -التي طورها كل من رينهارت وروجوف (سنة 2004)- عند دراستهما لمدى استدامة نظم سعر الصرف وأدائها في الاقتصادات النامية والمتقدمة، بأن أنظمة سعر الصرف المربوطة قد نتج عن تطبيقها معدلات تضخم منخفضة نسبيا فضلا عن تسجيلها لاستدامة عالية في سعر الصرف، بحيث كلما أصبحت البلدان أكثر تطورا من الناحية المالية، فإنها ستستفيد جيدا من الانتقال إلى أنظمة سعر صرف المرننة مع تحقيقها لنمو مرتفع دون تسجيل أي زيادة في معدلات التضخم³¹.

المحور الرابع: تحليل قياسي لتأثير بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على ديناميكية التضخم في الجزائر

أولا: توصيف المعطيات

سنقوم في مقالتنا هذه بتحليل كيفية استجابة معدلات التضخم (المعبر عنها بمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بصيغة لاسبير - على أساس التغيرات السنوية %) لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية في الجزائر، والتي نذكرها كالتالي: نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام EXPGDP، فجوة الناتج GAPY (باستخدام مرشح هودريك)، نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع M2، سعر البترول OP، حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام PRVT، سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER. وتعتمد دراستنا التجريبية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل: صندوق النقد الدولي IFS، البنك الدولي WDI، منظمة OPEC، إضافة

إلى بيانات مستقاة من السجلات الالكترونية للديوان الوطني للإحصاء ONS، وبنك الجزائر. علما أن هذه المتغيرات تأخذ على شكل سلاسل زمنية سنوية ابتداء من سنة 1980م إلى غاية 2017م.

ثانيا: خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية

من أجل دراسة خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستعملة في الدراسة، سنستعين باختبارات الكشف عن الجذور الوحدوية المتمثلة في: اختبار الجذور الوحدوية العليا Augmented Dickey-Fuller ADF، واختبار الجذور الوحدوية ل Philips-Perron PP، وقد بينت نتائج الاختبارات - بعد تحديد عدد التأخيرات بناء على أصغر قيمة يمكن أن يأخذها المعاملان Schwarz و Akaike - أن كل من السلاسل الزمنية التالية ل: مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI، نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام EXPGDP، وفجوة الناتج GAPY، ونمو المعروض النقدي بمعناه الواسع M2، وسعر البترول OP، حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام PRVT، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي REER، غير مستقرة في المستوى - عند المعنوية 05%، ومستقرة عند الفروق الأولى أو التفاضل الأول $I(01)$ ، كما توضحه الجداول التالية:

الجدول رقم 01: نتائج اختبار ADF

القرار	التفاضل الأول	t-ADF	القيم الحرجة عند 05%	المستوى	t-ADF	القيم الحرجة عند 05%	المتغيرات
	Prob			Prob*			
$I(01)$	0.0000	-5.536786	-2.945842	0.3607	-1.829915	-2.943427	cpi
$I(01)$	0.0001	-6.033934	-3.540328	0.1453	-3.002077	-3.536601	EXPGDP
$I(01)$	0.0000	-6.659372	-3.540328	0.1088	-3.156788	-3.536601	GAPY
$I(01)$	0.0003	-3.946326	-1.950394	0.2396	-1.102107	-1.950117	M2
$I(01)$	0.0001	-5.357550	-2.945842	0.6060	-1.328500	-2.943427	OP
$I(01)$	0.0020	-4.241759	-2.945842	0.7057	-1.099799	-2.943427	PRVT
$I(01)$	0.0158	-3.442788	-2.945842	0.7477	-0.987368	-2.943427	REER

الجدول رقم 02: نتائج اختبار pp

القرار	التفاضل الأول	t-ADF	القيم الحرجة عند 05%	المستوى	t-ADF	القيم الحرجة عند 05%	المتغيرات
	14			Prob*			
$I(01)$	0.0001	-5.532178	-2.945842	0.3100	-1.942624	-2.943427	cpi
$I(01)$	0.0000	-7.235042	-3.540328	0.1385	-3.028491	-3.536601	EXPGDP
$I(01)$	0.0000	-6.856349	-3.540328	0.1088	-3.156788	-3.536601	GAPY
$I(01)$	0.0000	-11.33556	-1.950394	0.0546	-1.909157	-1.950117	M2
$I(01)$	0.0001	-5.357550	-2.945842	0.5755	-1.392293	-2.943427	OP
$I(01)$	0.0018	-4.270782	-2.945842	0.6059	-1.328819	-2.943427	PRVT
$I(01)$	0.0186	-3.374795	-2.945842	0.6717	-1.182497	-2.943427	REER

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EvIEWS9.0

أي تحتوي على جذر وحدوي كون: $|t| > |t_{\text{الحسوبة}}|$ - المذكورة في جداول ماك كينون - والاحتمالات الحرجة prob

أكبر من 0.05 بالنسبة للاختبارين ADF و PP

ثالثا: نتائج اختبار التكامل المتزامن

ولما كانت المتغيرات المستعملة في الدراسة (مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI، نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام EXPGDP، وفجوة الناتج GAPY، ونمو المعروض النقدي بمعناه الواسع M2، وسعر البترول OP، حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام PRVT، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي REER)، متكاملة من نفس الدرجة وفقا لنتائج اختبارات الجذور الوحدوية، فإنه هناك إمكانية لوجود علاقات تكامل متزامن فيما بينها -على المدى الطويل-. وقبل الشروع في تقدير ذلك، نقوم

بتحديد فترة التأخير المثلى بإجراء اختبار VAR Lag Order Selection Criteria الذي اختار الفترة رقم (03) بناء على أصغر القيم للمعاملات الواردة في الجدول أدناه (LR، FPE، AIC، SC، HQ)، وذلك في حدود ثلاث فترات ممكنة التطبيق على أقصى تقدير في برنامج Eviews.

الجدول رقم 03: بتحديد فترة التأخير المثلى بإجراء اختبار VAR Lag Order Selection Criteria

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DCPI DEXPGDP DGAPY DM2 DOP DPRVT DREER						
Exogenous variables: C						
Date: 07/24/19 Time: 10:42						
Sample: 1980 2017						
Included observations: 34						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-862.2104	NA	3.79e+13	51.13002	51.44427*	51.23719
1	-805.6934	86.43771	2.59e+13	50.68785	53.20186	51.54520
2	-768.5856	41.47348	7.72e+13	51.38739	56.10115	52.99492
3	-667.1638	71.59186*	1.26e+13*	48.30375*	55.21727	50.66146*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.0

وتظهر نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن (نأخذ بعين الاعتبار الفرضية التي تنص على وجود الثابت مع عدم غياب مركبة الاتجاه في علاقة التكامل المتزامن (CE)) في الجدول التالي:

الجدول رقم 04 : نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.947129	252.0296	134.6780	0.0000
At most 1 *	0.826161	152.0728	103.8473	0.0000
At most 2 *	0.680010	92.58555	76.97277	0.0020
At most 3	0.563836	53.84368	54.07904	0.0525
At most 4	0.324661	25.63263	35.19275	0.3628
At most 5	0.177990	12.28628	20.26184	0.4235
At most 6	0.152410	5.622180	9.164546	0.2220

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.0

وانطلاقاً من المعطيات الواردة في الجدول رقم 04، نذهب مباشرة إلى إجراء الاختبار الرابع:

*الاختبار الرابع: $H_0: r=3$ ، $H_1: r>3$

$\lambda_{trace}=53.84368$ ، وهي أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى 0.05 (54.07904)، ومنه نقبل الفرضية الصفرية عند عتبة 5%، إذن رتبة المصفوفة تساوي (03)، هذا ما يؤكد وجود ثلاث علاقات تكاملية (03) على الأكثر، وبذلك نتوقف عن إجراء الاختبارات. وبما أن: رتبة المصفوفة غير تامة أي لا تساوي عدد المتغيرات المدروسة، فإنه يمكن اللجوء إلى نموذج متجه تصحيح الخطأ من أجل تحليل تأثير حركة بعض المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة على ديناميكية التضخم في الجزائر.

رابعاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM :

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM كأداة قياسية لتكييف سلوك المتغير في المدى القصير مع سلوكه في المدى الطويل، أين تظهر نتائج تقدير هذا النموذج في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM

Error Correction:	D(DCPI)	D(DEXPGDP)	D(DGAPY)	D(DM2)	D(DOP)	D(DPRVT)	D(DREER)
CointEq1	-0.386730 (0.14487) [-2.66941]	0.422339 (0.22576) [1.87073]	0.612213 (0.77376) [0.79122]	0.838856 (0.56693) [1.47966]	0.527232 (0.69221) [0.76167]	-0.398072 (0.18582) [-2.14228]	0.252013 (1.15124) [0.21891]

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.0

ومن خلال الجدول، نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ الموجه سالب ومعنوي، بحيث يشير إلى مدى قوة الرجوع إلى التوازن على المدى الطويل، مما يعني أن الانحراف عن التوازن يصحح كل سنة بمقدار 38.67%، ومنه هذا النموذج مقبول كونه يؤكد وجود علاقات توازنية طويلة الأجل.

خامساً: تحليل التباين ودوال الاستجابة الدفعية

لمعرفة مدى استجابة معدلات التضخم للصدمات التي تحدث في المتغيرات الاقتصادية الأخرى، سنقوم بتحليل كل من مكونات التباين variance decomposition ودوال الاستجابة الدفعية Impulse response.

1. تحليل مكونات التباين

يستخدم تحليل مكونات التباين لمعرفة مقدار التنبؤ في تباين الخطأ الذي يفسر بالصدمات في المتغير المستقل نفسه والمتغيرات التابعة الأخرى، وفي ورقتنا البحثية هذه، سنحاول معرفة مقدار التغيرات المستقبلية التي تحصل في التضخم تبعاً للتغيرات التي تحدث في بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية على غرار تقلبات أسعار النفط. وتظهر نتائج تحليل مكونات التباين في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: تحليل مكونات التباين بين متغير التضخم والمتغيرات الاقتصادية الأخرى

Variance Decomposition of DCPI:								
Period	S.E.	DCPI	DEXPGDP	DGAPY	DM2	DOP	DPRVT	DREER
1	3.515558	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	5.053183	49.39910	9.210442	0.343736	1.342928	33.25559	3.181793	3.266410
3	5.230263	46.41164	10.41496	0.508158	1.685238	34.00948	3.118995	3.851524
4	6.577811	30.10474	16.10910	4.664945	2.901760	27.17518	9.109104	9.935171
5	7.520732	28.33130	14.31110	8.399890	2.281870	23.83636	11.93494	10.90455
6	8.056582	26.76383	14.86677	14.60968	2.419224	21.20382	10.52342	9.613257
7	9.078919	27.54861	22.02192	11.78884	3.262396	18.28956	8.387645	8.721014
8	9.323566	26.12448	22.43761	11.84705	4.494409	17.86888	8.496561	8.731013
9	9.561505	24.90493	23.49273	12.53754	4.869539	17.46513	8.370283	8.359843
10	10.62466	24.36806	27.11807	12.53760	4.787637	14.70745	7.088501	9.392686

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.0

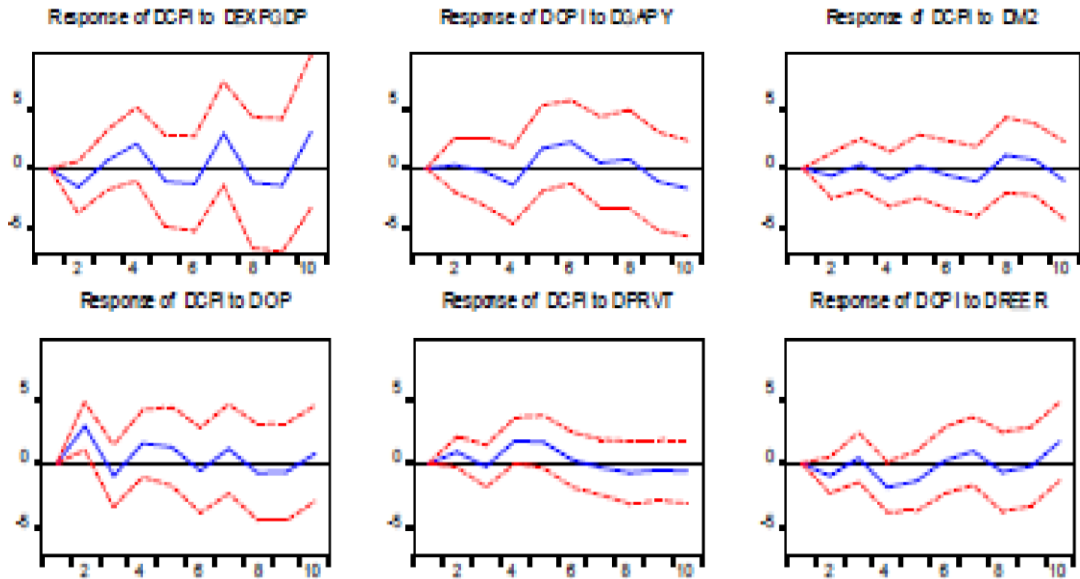
وبناء على نتائج تحليل التباين الواردة في الجدول رقم 06، يتبين بأن متغير سعر النفط هو المفسر الرئيسي للتغيرات المستقبلية التي تحصل في معدلات التضخم، بحيث يفسر نحو 34% من تقلباتها على المدى القصير (الفترة الثالثة)، لتراجع هذه النسبة إلى مستوى 23% بحلول السنة الخامسة، بينما على المدى الطويل، فهي تنخفض إلى 14%. هذا ما يؤكد هيمنة قطاع المحروقات على النشاط الاقتصادي. وأكثر تفصيلاً، يفسر متغير النفقات العامة إلى GDP بنسب معتبرة التغيرات المستقبلية التي تحدث في معدلات التضخم لاسيما على المدى الطويل (الفترة رقم 07 و 08 و 09 و 10) وبنسب تراوحت ما بين 22% و 27%، ونعلل ذلك بأثر الإنفاق على القطاعات غير التبادلية.

يليه متغير فجوة الناتج الذي يفسر ما بين 12% و 14% من التقلبات المستقبلية للتضخم، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة بالمقارنة مع بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وهنا تدعم نتائج فجوة الناتج نسبيا فرضية اصابة الاقتصاد الوطني بأعراض المرض الهولندي، نظرا لضعف قطاعاته التبادلية التي يبقى يعوزها المزيد من التطور والتكامل، مما شكل نوعا ما ضغوطا تضخمية أخرى بفعل التوسع في الاستيراد لتغطية الطلب المحلي على المنتجات التبادلية. وفي نفس السياق، يفسر حجم الائتمان المصرفي الموجه للقطاع الخاص (إلى الناتج المحلي الخام) بنسبة 11% من التغيرات المستقبلية للتضخم خلال الفترة الخامسة، لتراجع إلى 07% على المدى الطويل. بينما تراوحت نسبة تفسير متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي لتقلبات معدلات التضخم ما بين 09 و 10% في الأجلين، مما يوحي بأن هناك تدخلات شبه نشطة للبنك المركزي. وبنسب أقل، يفسر معدل نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع قرابة 05% من التغيرات المستقبلية التي تحصل في معدلات التضخم.

2. تحليل دوال الاستجابة الدفعية

في هذه النقطة، سنقوم بدراسة مدى تأثير تقلبات المتغيرات الاقتصادية الكلية -محل الدراسة- على متغير التضخم عبر تحليل دوال الاستجابة الدفعية لفترة تنبؤ تمتد لعشر سنوات (10)، بحيث يدرس الشكل رقم 02 دوال الاستجابة الدفعية لكل متغير إزاء وقوع صدمة واحدة- التي تقدر بانحراف معياري واحد- في المتغيرات التفسيرية خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2017م.

الشكل رقم 02: التمثيل البياني لدوال الاستجابة الدفعية لصدمة في المتغيرات الاقتصادية المفسرة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews9.0

نستنتج من الشكل رقم 02 ما يلي:

أ- أن استجابة cpi لصدمة موجبة في النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام كانت سالبة خلال الفترتين الأولى والثانية، لتصبح موجبة في السنة الثالثة والرابعة، بينما يكون هذا التأثير سالبا خلال السنتين التاليتين قبل أن يصبح موجبا على المدى البعيد وبمقدار 3.02% (الفترة العاشرة)، بحيث تؤدي الزيادة في النفقات العمومية المدفوعة بتحسين الإيرادات النفطية إلى زيادة معدلات التضخم لاسيما مع توسع القطاع غير التبادلي (قطاع الخدمات والأشغال العمومية) وتراجع القطاعات التبادلية. وتبين النتائج المتوصل إليها بأن الاعتماد الشديد على الموارد

الطبيعية يزيد الإنفاق تعقيدا ويغذي أكثر فرضية التضخم؛ كون دورية النفقات العمومية وتبعاتها المتمثلة في تسجيل عجوزات مستمرة على مستوى الميزانية العامة للدولة تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية.

ب- من جهة أخرى، نلاحظ أن لصدمة موجبة في فجوة الناتج تأثير موجب على معدلات التضخم خلال الفترتين الأولى والثانية، بينما كان لها تأثير عكسي خلال الفترة الثالثة والرابعة، هذا الأثر لم يستمر بنفس النسق، أين أصبح موجبا ابتداء من الفترة الخامسة ليصل إلى أوج تأثيره بحلول الفترة السابعة، بحيث قدر بـ 0.76%. وبالتالي الصدمات الموجبة لفجوة الناتج تخلق ضغوطا تصاعدية على الأسعار المحلية، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة التي قدمها كل من دوماك ويوسال، سنة 2004م عندما توصلنا بأن هناك علاقة موجبة ومعنوية بين فجوة الناتج وبدائيات التضخم *inflation starts* لكل المعادلات المدروسة، أين اعتبرنا بأن التوسع في النشاط الحقيقي فوق طاقته، ينصرف فورا نحو رفع معدلات التضخم.

ج- يشير توصيف استجابة متغير التضخم تجاه صدمة موجبة في متغير المعروض النقدي؛ بأنها تكون موجبة على مدار فترات محددة في الأجلين (خمسة فترات). ونفسر هذا بالنسبة إلى الجزائر بنظرية المرض الاقتصادي الهولندي وفقا لما يعرف بالأثر النقدي للظاهرة -الذي تطرق إليه إدوارد واوكي سنة 1983، وإدوارد سنة 1985-، عندما أدت ارتفاعات أسعار النفط إلى زيادة احتياطات الصرف الأجنبي الذي بدوره انصرف إلى توسيع القاعدة النقدية المعبر عنها بـ M2 (عبر تحويل العملات الأجنبية إلى العملة المحلية من خلال الاصدار) وارتفاع مستويات الأسعار، ويظهر هذا الأثر بحلول السنة الثالثة والخامسة عندما قدر على التوالي بـ 0.34% و 0.18%، في حين يبلغ أوجهه بحلول السنة الثامنة عندما يقدر بـ 1.10%. نتائج هذه الفترة تنسجم إلى حد كبير مع ما خلص به تقرير صندوق النقد الدولي IMF,

Report No. 31/04) عندما أقر بأن التضخم في الجزائر كان مدفوعا بالتغيرات في معدل نمو المعروض النقدي لاسيما على المدى القصير³². ومنصفة مع هذا التحليل، تأتي استجابة التضخم عكسية على المدى الطويل، ونفسر ذلك على أساس ما أشارت إليه بعض الدراسات الإقليمية بأن زيادة المعروض النقدي قد تؤدي إلى خفض الضغوط التضخمية على المدى الطويل إذا ما وجهت تلك الزيادة إلى التوسع في منح الائتمان للمشروعات القادرة على زيادة الطاقة الانتاجية وخفض معدلات التضخم (هبة عبد المنعم، 2013، ص21)³³.

د- تكون قيم استجابة معدلات التضخم لصدمة موجبة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي سالبة في السنة الثانية، بينما تضحى موجبة في السنة التالية، إجمالا، تكون الاستجابة تقريبا سالبة على مدار الفترات الخمس الأولى لاسيما خلال الفترة رقم 04، التي قدرت بـ 1.80%، وبالمقابل تكون موجبة على المدى الطويل (بمقدار 1.72% خلال الفترة العاشرة). ويعني تحسن سعر الصرف الحقيقي بأن أسعار السلع المحلية قد أصبحت أكثر غلاء مقارنة بأسعار السلع الأجنبية تحت تأثير تطاير أسعار النفط على أجزاء الاقتصاد الوطني بالخصوص على القطاع الحقيقي (القطاعات التبادلية: الصناعة التحويلية والفلاحة)، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نفسر الاستجابة العكسية لبعض الفترات على أساس التدخلات التي يقوم بها البنك المركزي من أجل المحافظة على سعر الصرف الفعلي الحقيقي بالقرب من مستواه التوازني، فابتداء من سنة 2014 تدخل البنك على مرتين بخفض قيمة الدينار ونسبة قدرت بـ 31% (IMF, Report No. 18/168 2018, P48³⁴ مما استحث مجددا التضخم نحو الارتفاع خلال السنوات التالية. وتجدر الإشارة، أن ارتفاعات أسعار النفط العالمية وعائدات بيعه قد شكلت ضغوطا كبيرة لارتفاع أسعار الصرف الفعلية الحقيقية.

هـ- كذلك، تظهر استجابة التضخم على أنها موجبة تجاه القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام على المدى القصير (باستثناء الفترة الرابعة)، ونفسر ذلك بتأثير فائض السيولة الذي يوجه جزء منه نحو القطاع الخاص في صورة ائتمان محلي، ويأخذ هذا التأثير بالتناقص على المدى الطويل إلى أن يصبح سالبا ابتداء من السنة السابعة، ويعزى ذلك إلى العوائد النقدية والحقيقية للمشروعات التي يمكن أن تقلل من الاختناقات في جانب العرض وتنتهي بخفض معدلات التضخم. هذه النتائج، تؤكد مرة أخرى بأن نمو المعروض النقدي

يكون له أثر طيب على المدى الطويل إذا ما خصص جزء منه لتمويل مشاريع مجدية اقتصاديا في صورة توجيه ائتمان محلي للقطاع الخاص، إذ تظهر استجابة التضخم بنفس الشاكلة على المدى الطويل سواء تجاه صدمة موجبة في المعروض النقدي أو في القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام، هذا ما يعزز نتائجنا قياسيا واقتصاديا.

و- وفي الأخير، تأتي قيم استجابة معدلات التضخم لموجة لصدمة موجبة في أسعار النفط (أو ما يعرف بديناميكية التضخم) تقريبا على طول فترات الاستجابة بخاصة الفترة الثانية لما قدرت بـ 2.91%، ونفسر ذلك بظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي وفقا لما أطلق عليه كوردن سنة 1984م بأثر الإنفاق "Spending Effect"، فانتعاش أسعار الموارد وتحسن معدلات التبادل التجاري هو وضع ينتج عنه في كل الظروف فائض في الطلب على السلع غير القابلة للمتاجرة دوليا، مما يفضي إلى ارتفاع أسعارها بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، وذلك على النحو الذي يؤول إلى ارتفاع معدلات التضخم المحلي، بيد أن القطاعات غير التبادلية مثل: قطاع الأشغال العمومية والبناء والخدمات قد استفادت من حصة الأسد من النفقات العامة في الجزائر في إطار تنفيذها لمجموعة من البرامج الاستثمارية العامة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2014م.

الخاتمة:

هذه الدراسة تناولت بالتحليل ديناميكية التضخم على أساس التحقق النسبي لأعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2017م، بمهدف الوقوف على المحددات الرئيسية للتضخم في المدى القصير والطويل وتحديد مدى قدرة الاقتصاد الوطني على استعادة التوازن بالخصوص عند حدوث أي صدمة نفطية. ولبولوج هذا المهدف، قامت الدراسة بتقدير كل من نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM وتحليل مكونات التباين ودوال الاستجابة الدفعية لرصد محددات التضخم خلال هذه الفترة. واستنادا إلى ذلك توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن مستويات الإنفاق العمومي المتنامية في الجزائر خلال فترة الصدمات النفطية الموجبة لم تستغل في امتصاص الضغوط التضخمية بالشكل المطلوب، وهو ما يعزى إلى عدد من الأسباب تتمثل في غياب دور الإنفاق العمومي في حفز معدلات النمو في القطاعات غير النفطية؛ بمعنى أن هذا الإنفاق لم ينصرف إلى زيادة معروض السلع القابلة للتبادل التجاري وبالتالي خفض معدلات التضخم، فالأثر الإيجابي لكل من الإنفاق الاستثماري (البرامج الاستثمارية العامة من 2001 إلى غاية 2014) والإنفاق الاستهلاكي لم يظهر جليا للعيان بل كان جد محتشما، فالأول لم يرفع من مستويات الطاقة الإنتاجية بشكل عام، أما الثاني -الذي يقوم على التحويلات ونظم دعم أسعار السلع الأساسية- فلم يخفف كثيرا من الضغوط على أسعار السلع لاسيما بعد المضي تدريجيا في سياسة رفع اليد بحكم ما تمليه تحديات اقتصاد السوق. إجمالا، دورية الإنفاق العمومي وتقلب الإيرادات النفطية قد اصطدمت على صعيد الاقتصاد الكلي بالتأثير غير المواتي لنفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات على استدامة أوضاع المالية العامة للبلد وعلى عدالة توزيع المداخل الريعية بين الأجيال. وعليه، كان للإنفاق الحكومي في المدى القصير نوعا ما آثارا تضخمية -في الجزائر- نتيجة للتضخم المستورد، أما على المدى الطويل فيتجسد التضخم كنتيجة لاعتماد أساليب تمويل غير تقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة للبلد.
2. أن المعروض النقدي لا يزال يمثل أحد أهم محددات التضخم في الجزائر بغض النظر عن النتائج القياسية التي تشير بأن قدرتها التفسيرية نوعا ما كانت منخفضة مقارنة بمتغيرات أخرى.
3. أيضا، تتأثر معدلات التضخم على المدى القصير بعدد من العوامل على غرار فجوة الناتج وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية والقروض الموجهة للقطاع الخاص، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والشواهد التطبيقية.

4. وفيما يخص تأثير معدلات التضخم في الجزائر بصدمات جانب العرض في الأجلين القصير والطويل، فهي تتأثر أكثر بأسعار النفط، وهو ما يشير بأن معدلات التضخم في ظل تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات، ستبقى تتسم بقدر معين من الاستمرارية لاسيما مع محدودية فعالية السياسات المالية والنقدية على امتصاص الصدمات النفطية العكسية.

وفي سياق متصل، لا بد على السلطات أن تسعى جاهدة لتعميق التزاماتها وتدارك الأمر من خلال:

1. الاهتمام بضبط أوضاع الموازنة العامة للبلد في الأجلين القصير والطويل، بتفعيل دور صندوق ضبط الإيرادات على أساس المساءلة والشفافية فيما يخص موارد واستخدامات الصندوق طيلة فترة تشغيله طبقا للتنظيمات والتشريعات المعمول بها. ومنه تفعيل هذه الآلية يمكن من تقليل الفساد وأثر التمرير للصدمات النفطية نحو مؤشرات الاقتصاد الكلي على رأسها التضخم.
2. قيام البنك المركزي باستهداف التضخم كهدف نهائي خالص، أين ينبغي عليه أن يضع هذا الهدف على رأس أولويات السياسة النقدية التي تسعى عموما إلى تحقيق الاستقرار السعري مع الحرص على إدارة السياسة النقدية بما يتناسب ومعدلات النمو الحقيقي، وبذلك استهداف التضخم من شأنه التأثير على توقعات الفاعلين والأعوان الاقتصاديين وخفض معدلات التضخم، وهنا تشير الشواهد إلى جدوى استهداف التضخم عند طائفة من البلدان المصدرة للموارد مثلا: تشيلي، كولومبيا، غواتيمالا، إندونيسيا (سكوت روجر، 2010، ص ص 46-48)³⁵، غير أن هناك بعض المتطلبات يجب تحقيقها كون استهداف التضخم يكون أكثر فاعلية بمرونة أسعار الصرف، وباعتبار نظام سعر المتبع في الجزائر وفق التصنيف الرسمي لصندوق النقد الدولي De jure هو من شاكلة التعويم المدار، فإن الأمر يطرح أكثر من تساؤل بخصوص كيفية الانتقال نحو التعويم الحر وأثره على التضخم مستقبلا.

قائمة المراجع:

- ¹ مهران حاتم، "التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي"، سلسلة أوراق عمل، 0702 API/WPS.
- ² Husain AL-Omar , «Determinants of Inflation in Kuwait» Journal of Economic and Administrative Sciences, 2007..
- ³ هبة عبدالمعزم، ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)، صندوق النقد العربي، 2013.
- ⁴ Mohammad Reza Farzanegan, Gunther Markwardt, The effects of oil price shocks on the Iranian economy, Energy Economics 31, 2009.
- ⁵ Abdullah Almounsor, Inflation Dynamics in Yemen : An Empirical Analysis, IMF Working Paper No. 10/144, 2010.
- ⁶ Mohamed Sami Ben Ali , What Drives Inflation in MENA Countries?, International Journal of Economics and Finance, Vol. 3, No. 4; September 2011.
- ⁷ Umar Bala and Lee Chin, Asymmetric Impacts of Oil Price on Inflation: An Empirical Study of African OPEC Member Countries, Energies 2018.
- ⁸ Corden,M., "Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation",Oxford Economic Papers New Series , Vol 36 , Nov.1984.
- ⁹ أندرو وارنر، الانتعاش المستعصي، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2013.
- ¹⁰ Sid Ahmed. Abdelkader, du « dutch disease » a l' « opec disease »: quelques considerations theoriques autour de l'industrialisation des pays exportateurs de petrole, Revue Tiers Monde, Vol. 28, No. 112.
- ¹¹ Gregory,R.G,"Some implication of the growth mineral sector ", Australian Journal of the Agricultural Economics , Vol. 20, N° 02, Aout 1976.
- ¹² Edwards,S & Aok ,M, oil export boom and dutch-disease a dynamic analysis, Resources and Energy (1983) North-Holland.
- ¹³ Edwards,S., " Commodity export Boom and the Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link" , National Bureau of Economic Research , Cambridge, 1985.
- ¹⁴ Manasse Paolo , " Procyclical Fiscal Policy: Shocks , Rules, and Institutions - A View From MARS ", IMF, WP/06/27, 2006.
- ¹⁵ M. Kandil and H. Morsy , Determinants of Inflation in GCC , IMF WP/09/82, 2009.

- ¹⁶ Amany A. El Anshasy , "Oil price and economic growth in oil-exporting countries", working paper , collage of business and economics , United Arab Emirates University, 2009.
- ¹⁷ كارمن م. رينهارت وميجيل أ. سافاستانو، حقائق التضخم الحديث الجامع، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2003.
- ¹⁸ IMF, "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom", Working Paper , Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 2007.
- ¹⁹ Ludvig Söderling ; Domenico Fanizza, Fiscal Determinants of Inflation : A Primer for the Middle East and North Africa, IMF, Working Paper No. 06/216, 2006.
- ²⁰ Shabsigh Ghiath & Ilahi Nadeem , " Looking Beyond the Fiscal:Do Oil Funds Bring Macroeconomic Stability?" , International Monetary Fund Working Paper 07/96 , April, 2007.
- ²¹ Fasano Ugo, " Review of the Experience with Oil Stabilization and Savings Funds in Selected Countries ", International Monetary Fund Working Paper 00/112 , June 2000.
- ²² بنيدكت كليمنتس وخافيير ديزان وبرايان أولدن وأماندا صايغ، صدمات المال العام، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2017.
- ²³ Carneiro Francisco G, " Development Challenges of Resource-Rich Countries: The Case of Oil Exporters ", working paper, The World Bank, Africa Region , 2007.
- ²⁴ مهران حاتم، مرجع سابق، 2007.
- ²⁵ خافيير هامان، وأليساندرو براتي، قهر التضخم: أهمية الحظ والتوقيت والمؤسسات السياسية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد 2، جويلية 2003.
- ²⁶ Domac, I. and E.M. Yucel, "What Triggers Inflation in Emerging Market Economies", Policy Research Working Paper, No. 3376, The World Bank, 2004.
- ²⁷ David A. Grigorian and Udo Kock, Inflation and Conflict in Iraq: The Economics of Shortages Revisited, IMF Working Paper N°10/159, 2010.
- ²⁸ جاكلين ايفرنج، البدء من أدنى السلم، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2004.
- ²⁹ سيم كاراكاداج، روبا دوتاجويتا، جيلدا فيرنانديز، شوجو إيشي، من التثبيت إلى التعويم: لا داعي للخوف الآن، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 41، العدد 4، ديسمبر 2004.
- ³⁰ Atish R. Ghosh, and All. Wolf, Does the Nominal Exchange Rate Regime Matter?, NBER Working Paper No. 5874 Issued in January 1997.
- ³¹ Husain, A., Mody, A., and Rogoff, K, 'Exchange Rate Regime Durability and Performance in Developing versus Advanced Economies'. Journal of Monetary Economics, 52, 2005.
- ³² IMF, Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix Country Report No. 04/31.
- ³³ هبة عبد المنعم، مرجع سابق، 2013، ص 21.
- ³⁴ IMF Country Report No. 18/168 March 2018, International Monetary Fund Washington, D.C.
- ³⁵ سكوت روجر، استهداف التضخم يبلغ عامه العشرين، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2010.